الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 4890 | الجمعة 23 ذي القعدة 1445 هـ | 31 مايو 2024 م | السنة السابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

ضمن ختام أعمال الدورة الخامسة للجنة الوزارية المشتركة

الكويت توقع اتفاقية تعاون مع باكستان في مجالي «الصناعة والزراعة»

العمر: خطوات حاسمة للحكومة نحو تنويع الاقتصاد عبر تبني خطة إصلاح شاملة

القوانين والتشريعات الاقتصادية ومزايا هيئة تشجيع الاستثمار المباشر تفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب

خان: تسهيل نظام التأشيرات بين البلدين سيسهم بشكل كبير في تعزيز التفاعل والمشاركة الهادفة

وقعت الكويت وباكستان أمس الخميس اتفاقية تعاون في المجال الصناعي والأحرف الأولى في مجال الزراعة ضمن ختام أعمال الدورة الخامسة للجنة الوزارية (الكويتية – الباكستانية) المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي والفني.

ووقع العقد من الجانب الكويتي وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات عمر العمر ومن الجانب الباكستاني الوزير الاتحادي لمجلس الاستثمار والخصخصة والاتصالات الباكستاني عبدالعليم خان.

وقال الوزير العمر في كلمة له خلال الاجتماع إن النفط يعد المورد الأساسي للإيرادات في الكويت ومع تقلب أسعاره تسعى حكومة الكويت بشكل دؤوب إلى تنويع مصادر الدخل مؤكدا اتخاذ الحكومة خطوات حاسمة نحو تنويع الاقتصاد عبر تبني خطة إصلاح اقتصادية شاملة تهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في الاقتصاد.

وأضاف أن هذه الخطة تتضمن تطوير مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحسين بيئة الأعمال لخلق مناخ استثماري جاذب.

ولفت إلى أن الحكومة تولي اهتماما كبيرا بالقطاع الخاص لدوره المحوري في تعزيز النمو الاقتصادي موضحا أن «هذا الاهتمام يتماشى مع رؤية الكويت المستقبلية لتحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري في المنطقة يجذب الاستثمارات الأجنبية».

وأفاد أن الكويت تستفيد من القوانين والتشريعات الاقتصادية لفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب مستفيدة من مزايا هيئة تشجيع الاستثمار المباشر وكذلك من المشاريع المدرجة في خطة التنمية التي تندرج ضمن رؤية الكويت لعام 2035.

وأوضح أن العلاقات بين الكويت وباكستان تشهد تميزا كبيرا وتطورا مستمرا مضيفا أن هذا الاجتماع سيكون له دورا حاسما في تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين ما يدعم العلاقات التجارية والاقتصادية لتحقيق أقصى إمكانيات وطموحات الجانبين.

وأشار إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ حوالي 590 مليون دولار أمريكي في عام 2023 دون احتساب النفط ومشتقاته وتنوع العلاقات التجارية المشتركة وتطورها المستمر.

وأكد أهمية إزالة العوائق التجارية وتسهيل حركة البضائع بين البلدين ما يسهم بشكل كبير في تعزيز الأمن الغذائي ما يجعل انعقاد هذه اللجان أمرا ضروريا لفتح أسواق جديدة للشركات الوطنية.

وأعرب العمر عن أمله أن تكلل أعمال الدورة الخامسة للجنة الوزارية المشتركة بالنجاح والتوفيق وأن تأتي بنتائج مثمرة تعود بالنفع على الجانبين معبرا عن خالص شكره لحكومة جمهورية باكستان الإسلامية على جميع أشكال التعاون التي قدمتها.

من جانبه قال الوزير عبدالعليم خان في كلمة مماثلة إنه جرى خلال الجلسة الختامية وضع إستراتيجية لتنفيذ القرارات المتخذة من خلال «بروتوكول» اللجنة الوزارية المشتركة آملا أن تسهم الاتفاقية التي تم توقيعها في تعميق وتعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الكويت وباكستان.

وذكر أن باكستان تمتلك قاعدة كبيرة ومؤهلة من المهنيين في مجالات متنوعة مثل الصحة وتكنولوجيا المعلومات والهندسة والمحاسبة وقطاعات التعليم موضحا ان «تسهيل نظام التأشيرات بين البلدين سيسهم بشكل كبير في تعزيز التفاعل والمشاركة الهادفة».

وأضاف أن مجلس تسهيل الاستثماري الخاص الذي تم إنشائه مؤخرا يعد منصة تسهيل شاملة توفر فرصا ممتازة للاستثمار الأجنبي داعيا المستثمرين الكويتيين للاستفادة منه في القطاعات الحيوية في باكستان ما يضمن عملية استثمارية مبسطة وداعمة لاسيما في قطاع تكنولوجيا المعلومات والزراعة والطاقة والسياحة والتعدين كقطاعات رئيسية ذات إمكانيات مربحة للاستثمار الأجنبي.

وبين أن الالتزام بعقد الاجتماعات الافتتاحية واللاحقة لمجموعة العمل المشتركة في مجال الزراعة هو خطوة إيجابية نحو تحقيق تقدم كبير في التعاون الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي وتشجيع المشاريع المشتركة في مجالات مثل الزراعة التجارية وصناعة اللحوم مشيرا إلى توافق بين البلدين خلال الاجتماع في العديد من القضايا الاقتصادية الثنائية.

وأعرب عن شكره نيابة عن حكومة باكستان على استضافة الجلسة الخامسة للجنة الوزارية المشتركة بين باكستان والكويت بنجاح متطلعا إلى عقد الجلسة السادسة للجنة الوزارية المشتركة في إسلام آباد.

وشارك في اللجنة عدد من الجهات الحكومية وهي وزارات المالية والداخلية والخارجية والصحة والهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للقوى العاملة ومؤسسة الموانئ الكويتية والهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وشركات نفطية وغرفة تجارة وصناعة الكويت.

وتمثل اللجنة المشتركة مظلة تغطي القطاعات التجارية والاقتصادية والاستثمارية في القطاعين العام والخاص وتسهم في دفع التبادل التجاري إلى أفق أوسع وتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة في كلا البلدين.

وزير التجارة عمر العمر خلال توقيع الاتفاقية مع الوزير عبدالعليم خان

خلال المؤتمر الرابع في مجال التحول بالطاقة

نواف الصباح: «البترول الكويتية» ملتزمة بتوفير مشتقات نفطية صديقة للبيئة للأسواق العالمية

إستراتيجيتنا للتحول في الطاقة تأتي تماشيا مع التزام الكويت تجاه الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتغير المناخ

مورينو: مستعدون لتقديم الدعم وتذليل العقبات للشركات اليابانية في سبيل تعزيز العلاقات بين البلدين

ناكاي: علاقة تعاون مميزة تجمع «مركز التعاون الياباني للبترول والطاقة المستدامة» ومؤسسة البترول الكويتية

الشيخ نواف الصباح يتوسط اللقطة الجماعية من المؤتمر

أكد الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف سعود الصباح أمس الخميس التزام المؤسسة الراسخ في توفيرها لزبائنها في الأسواق العالمية إمدادات آمنة من النفط الخام ومشتقات نفطية صديقة للبيئة.

جاء ذلك في كلمة افتتاحية ألقاها الشيخ نواف الصباح خلال المؤتمر الرابع في مجال التحول بالطاقة الذي نظمته دائرة البحث والتكنولوجيا في المؤسسة بالتعاون مع مركز التعاون الياباني للبترول والطاقة المستدامة (جي.سي.سي.بي).

وأشاد الصباح بالعلاقات الثنائية المشتركة والتعاون المتبادل بين الكويت واليابان مثمنا في هذا الصدد الدعم المستمر من سفارة اليابان في الكويت ومركز التعاون الياباني.

وذكر أن المؤسسة أطلقت في أكتوبر الماضي إستراتيجيتها للتحول في الطاقة 2050 مؤكدا أنها تعد خارطة طريق لدولة الكويت نحو مستقبل مستدام.

وأوضح أن الإستراتيجية تهدف إلى تقليل الانبعاثات بشكل كبير وتسخير للتقنيات المتطورة لإنتاج مشتقات نفطية أنظف واستخدام مصادر متجددة لتشغيل عمليات المؤسسة وشركاتها التابعة.

وبين أن إستراتيجية التحول في الطاقة تأتي تماشيا مع التزام دولة الكويت تجاه الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتغير المناخ.

بدوره أبدى سفير اليابان لدى الكويت ياسوتاري مورينو في كلمة له بالمؤتمر استعداد السفارة لتقديم الدعم وتذليل العقبات للشركات اليابانية في سبيل تعزيز العلاقات بين البلدين.

من جانبه أشاد الرئيس التنفيذي لمركز التعاون الياباني للبترول والطاقة المستدامة تسويوشي ناكاي في كلمته بالعلاقات بين بلاده ودولة الكويت بشكل عام والعلاقات بين المركز ومؤسسة البترول الكويتية على وجه الخصوص.

وناقش المؤتمر التدابير الفعلية لبلوغ الأهداف المناخية من خلال المبادرات الاستراتيجية للتحول بالطاقة بالنسبة لدولة الكويت بشكل عام ولمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة على وجه الخصوص إضافة إلى تبادل الخبرات العلمية والفنية والاقتصادية في هذا المجال مع اليابان.

كما ناقش المتحدثون تحديات الطاقة المستقبلية التي تواجه دولة الكويت واليابان والمتعلقة بالعمل المناخي ومخرجات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب28).

وتضمن المؤتمر حلقة نقاشية بين العضو المنتدب للتخطيط والمالية لدى مؤسسة البترول الكويتية بدر العطار والرئيس التنفيذي لمركز التعاون الياباني للبترول والطاقة المستدامة تم خلالها الحديث عن مبادرات التحول بالطاقة وخارطة الطريق لها والتحديات التي تواجه تطبيق هذه المبادرات.

وحضر المؤتمر مجموعة من قياديي المؤسسة والشركات التابعة وذوي الخبرات التقنية من القطاع النفطي الكويتي والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية والهيئات الحكومية وكبار المدراء التنفيذيين من دولة الكويت واليابان.

«الكويتي للتنمية» يوقع اتفاقية قرض بـ 6 ملايين دينار لصالح رواندا

وقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أمس الخميس في مدينة نيروبي الكينية اتفاقية قرض لجمهورية رواندا بقيمة ستة ملايين دينار كويتي (نحو 19ر5 مليون دولار أمريكي) للاسهام في تمويل مشروع طريق موهانغا – روبنغيرا.

وقال الصندوق إن المشروع يهدف إلى دعم التنمية الإقتصادية والاجتماعية في رواندا من خلال توفير طريق صالح للاستخدام وآمن طوال العام بمعظم الأحوال الجوية في منطقة الغابات الاستوائية.

وأضاف أن المشروع سيسهم في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة وفي مقدمتها القضاء على الفقر والجوع وتحقيق الصحة والرفاه والعمل اللائق والنمو الاقتصادي والصناعة.

وأوضح أن التكاليف الإجمالية للمشروع تقدر بنحو 7ر99 مليون دينار (نحو 26 مليون دولار) ويغطي القرض بنحو 75 في المئة من إجمالي تكاليف المشروع مبينا أن «حكومة رواندا تعهدت بتغطية باقي التكاليف وكذلك أي زيادة قد تطرأ على التكاليف المقدرة لتنفيذ المشروع».

وذكر أن مدة القرض تبلغ 25 سنة بما في ذلك فترة إمهال قدرها خمسة سنوات ويستحق سداد القرض 40 قسطا نصف سنوي يستحق القسط الأول منها في أول تاريخ يستحق فيه دفع الفوائد أو تكاليف أخرى عقب فترة الإمهال.

وأشار إلى أن الفائدة على القرض تبلغ 1 في المئة سنويا يضاف إليها رسم بواقع 0ر5 في المئة سنويا لمواجهة تكاليف الإدارة وخدمات تنفيذ اتفاقية القرض.

ووقع الاتفاقية المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بالوكالة وليد البحر ووزير المالية والتخطيط الاقتصادي في جمهورية رواندا أوزيل نداجيجيمانا.

يذكر أن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قدم 10 قروض لجمهورية رواندا لتمويل مشاريع في قطاعات مختلفة بلغت قيمتها الإجمالية بنحو 29ر4 مليون دينار (نحو 95ر8 مليون دولار) سدد منها بنحو 8ر3 مليون دينار (نحو 27 مليون دولار).

ويعتبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أداة تنموية تعتمد كليا على مواردها الذاتية في تقديم القروض والمساعدات التنموية التي تتسم بأنها ميسرة وتهدف إلى مساعدة الدول النامية في تمويل مشاريعها الإنمائية.

«التباين» يهيمن على مؤشرات البورصة

أغلقت البورصة تعاملاتها أمس الخميس على انخفاض مؤشرها العام 15ر45 نقطة ليبلغ مستوى 7051ر92 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر22 في المئة وتم تداول 386ر8 مليون سهم عبر 21075 صفقة نقدية بقيمة 145 مليون دينار (نحو 442ر2 مليون دولار) وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 16ر70 نقطة ليبلغ مستوى 5957ر65 نقطة بنسبة ارتفاع 0ر28 في المئة من خلال تداول 141ر3 مليون سهم عبر 7386 صفقة نقدية بقيمة 13ر9 مليون دينار (نحو 42ر3 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 24ر71 نقطة ليبلغ مستوى 7682ر60 نقطة بنسبة انخفاض 0ر32 في المئة من خلال تداول 245ر5 مليون سهم عبر 13689 صفقة بقيمة 131ر11 مليون دينار (نحو 399ر8 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 9ر59 نقطة ليبلغ مستوى 5790ر89 نقطة بنسبة ارتفاع 0ر17 في المئة من خلال تداول 112ر7 مليون سهم عبر 5055 صفقة نقدية بقيمة 11ر3 مليون دينار (نحو 34ر4 مليون دولار).

وكانت شركات (مراكز) و(المساكن) و(المشتركة) و(أهلية) الأكثر ارتفاعا في حين كانت شركات (بيت الطاقة) و(انجازات) و(إيفا) و(انوفست) الأكثر انخفاضا.